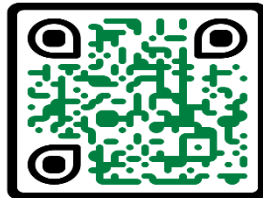


الهيئة الشرفية للملتقى الوطني

البروفيسور مختاري فارس.....مدير جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة
السيد زلاقي جمال الدين.....رئيس ديوان وزير التجارة الخارجية وترقية الصادرات
الدكتور قسايسية عيسى.....رئيس الملتقى، عميد كلية الحقوق
البروفيسور فطيمة نساخ.....رئيسة المجلس العلمي للكلية
البروفيسور توفيق بسعي.....رئيس اللجنة العلمية للملتقى
البروفيسور فتحي عميروش.....رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى
البروفيسور جمال عياشي.....رئيس اللجنة التقنية للملتقى

مكان انعقاد الملتقى



موقع الملتقى



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة
كلية الحقوق



تحت الرعاية السامية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي
والتجارة الخارجية وترقية الصادرات
تنظم كلية الحقوق بجامعة الجزائر 1 ملتقى وطنيا حول:

تبسيط الإجراءات القانونية والتنظيمية للتصدير

يوم السبت الموافق 12 أبريل 2025، بكلية الحقوق سعيد حمدين،
جامعة الجزائر 1

ديباجة الملتقى الوطني

باشرت الجزائر سياسة طموحة تهدف في مجال التجارة الخارجية لتشجيع وتحفيز عملية التصدير لما لهذه الأخيرة من فائدة اقتصادية سواء على مستوى الميزان التجاري أو فيما يتعلق بالترويج للمنتوج الوطني في الخارج، إلى غير ذلك من فوائد شتى في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية ...

ولقد تُوّجت هذه المجهودات المبذولة بإنشاء قطاع وزاري جديد بموجب التعديل الأخير، وهو وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات، حيث تظهر جليا من هذه التسمية المكانة التي خصصتها السلطات العليا للدولة لترقية الصادرات لا سميا خارج قطاع المحروقات واعتبارها أولوية من أولويات عمل الحكومة.

تخروط هذه التظاهرة العلمية في صميم عمل القطاع الحكومي في المجال، وذلك بهدف دراسة النصوص القانونية التي تحكم التجارة الخارجية لاسيما عمليات التصدير خارج المحروقات، لتنظم كلية الحقوق جامعة الجزائر 1 تحت الرعاية السامية للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والسيد وزير التجارة الخارجية وترقية الصادرات، ملتقى وطنيا موسوما بـ: "تبسيط الإجراءات القانونية والتنظيمية للتصدير"، والذي مآله لاقتراح الحلول الممكنة للعقبات المادية والقانونية التي تواجه عملية التصدير في الجزائر.

تحاول الهيئة المشرفة على التظاهرة المساهمة الفعلية في هذا المسعى، لاسيما عن طريق مشاركة باحثين وخبراء في التخصصات ذات الصلة، وذلك لتسليط الضوء على العراقيل والعقبات المادية والقانونية لعملية ترقية الصادرات وعملية التصدير خارج المحروقات، وهذا ما سيساهم في تمكين السلطات المختصة من اتخاذ القرارات المناسبة وإيجاد حلول للمشاكل العالقة التي تواجه هذه الآلية المهمة.

يرتكز أي عمل مهما كان نوعه عموما على مبدأ قانوني جوهرى ألا وهو مبدأ المشروعية، كما تعتبر المؤسسات والهيئات المكلفة بتطبيق تلك النصوص أداة ووسيلة لتحقيق الأهداف المسطرة في إطار التزامات السيد رئيس الجمهورية وكذا برنامج عمل الحكومة، فمبدأ

المشروعية في مجال التصدير يعكس مضمون الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بعملية التصدير، أما المؤسسات المؤطرة للتصدير فقد تشمل الهيئات المركزية والخارجية لمصالح التجارة، بالإضافة إلى مصالح القطاعات الوزارية الأخرى، على غرار المديرية العامة للجمارك والبنوك إلى غيرها من المؤسسات ...

قد تكون النصوص التشريعية سليمة من حيث المحتوى لكنها صعبة التطبيق لعدم مساهمتها للتوجهات الجديدة للسلطات العليا في البلاد في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات، وهذا ما يشكل عقبة تعرقل السير الحسن لعملية التصدير، وهذا ما يتطلب مراجعة النصوص السارية المفعول لتنماشى مع المعطيات ومتطلبات الوقت الراهن.

سيتمحور برنامج هذا الملتقى حول محورين أساسيين هما كالآتي:

المحور الأول، تقييم وتحليل المنظومة القانونية والتنظيمية السارية في مجال التصدير. المحور الثاني، دراسة الامتداد المؤسساتي الناتج عنه والذي تم إنشاؤه بالفعل في صورة هيئات خبيرة ومتخصصة لتفعيل القواعد الأساسية التي يوصي بها الجهاز التشريعي والتنظيمي بهدف تسهيل وتبسيط عملية التصدير.

إشكالية الملتقى الوطني

من خلال ما سبق عرضه يتضح أن مسعى الجزائر في دعم عملية التصدير لاسيما خارج قطاع المحروقات تواجه تحديات حقيقية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي مما يتوجب معه رفع هذه التحديات والرهانات من خلال إعادة النظر في المنظومة القانونية والتنظيمية التي تحكم العملية وذلك ما يمكن الوقوف عليه من خلال دراسة الموضوع على ضوء الإشكالية التالية: فيما تتجسد رهانات تبسيط الإجراءات القانونية والتنظيمية للتصدير ؟

محاوالملقى

المحور الأول: واقع النظام القانوني في مجال التصدير

1. دراسة تحليلية للنصوص التشريعية سارية المفعول.
2. دراسة تحليلية للنصوص التنظيمية والتطبيقية.
3. العتبات والعراقيل التي تواجه عملية التصدير.



المحور الثاني: المؤسسات والهيئات المؤطرة لعملية التصدير

أولا- المؤسسات المرافقة للمصدر:

1. إدارة الجمارك (التسهيلات الجمركية، رقمنة قطاع الجمارك كسبيل لتسهيل عمليات التجارة الخارجية، طرق توظيف التقنيات الرقمية لتسهيل ودعم العمليات الجمركية)
2. المؤسسات المصرفية (الآليات البنكية، النصوص التنظيمية البنكية ودورها في تبسيط إجراءات التصدير)
3. شركات التأمين.
4. الدبلوماسية الاقتصادية (دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ترقية الصادرات ومقترحات تعزيزها)
5. الإدارة الجبائية (التحفيزات الجبائية في مجال التصدير)
6. إدارة النقل ودورها في ترقية وتسهيل التصدير.
7. أليات تحسين مناخ التصدير في الجزائر



ثانيا- المؤسسات الاستشارية في مجال التصدير

1. الهيئة الجزائرية للاعتماد "الجيراك-ALGERAC"
2. المعهد الوطني للتقييس.



لجان الملتقى

أعضاء اللجنة العلمية

البروفيسور بسعي توفيق رئيسا	البروفيسور وفاء شيعاوي عضوا
الدكتور مجاح ناصر نائب رئيس	البروفيسور حدود ليلي عضوا
البروفيسور شامي ليندة عضوا	البروفيسور محمد زيدان عضوا
البروفيسور عز الدين بوجلطي عضوا	البروفيسور ليلي كراش عضوا
الدكتور جلاخ نسيمة عضوا	

أعضاء اللجنة التنظيمية

البروفيسور فتحي عميروش رئيسا	الدكتورة لمياء يمنين عضوا
البروفيسور سليمة بن زايد عضوا	الدكتور أيمن سليم عضوا
البروفيسور آسيا بوعمرة عضوا	الدكتورة صبرينة تونسلي عضوا
الدكتور سفيان قوق عضوا	الدكتور غانس حبيب الرحمن عضوا
الدكتور قدور بوضياف عضوا	الدكتورة إيمان بن دايمي عضوا
الدكتورة فيروز حدادة عضوا	الدكتور بوعلام عويس عضوا
الدكتورة بن صديق زوييدة عضوا	طالبة الدكتوراه مونية منصوري عضوا
الدكتور بلال عزيزي عضوا	طالب الدكتوراه سيف الدين بن عياش عضوا

أعضاء اللجنة التقنية

البروفيسور جمال عياشي رئيسا	الدكتورة صفاء بن عاشور عضوا
الدكتور ميلود حمزاوي عضوا	السيدة مونة ديلمي عضوا

آجال ومواعيد مهمة

تاريخ نشر المطوية: 12 مارس 2025

آخر تاريخ لاستقبال المداخلات كاملة: 28 مارس 2025

أجل الرد على المداخلات المقبولة: 05 أبريل 2025

تاريخ انعقاد الفعالية

ينعقد الملتقى يوم السبت 12 أبريل 2025، بمدرج العربي
بن مهدي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1

روابط التواصل بلجان الفعالية

ترسل المداخلات على العنوان الإلكتروني الآتي:
Droit.vdpostgrad@univ-alger.dz

ولمزيد من المعلومات والاستفسار الاتصال على:
M.zidane@univ-alger.dz